الجزء الأول

تاريخ وهم السيادة

التوكيد الذي ننطلق منه شديد البساطة. السيادة تعني سلطة نهائية لا تخضع لمبدأ يسبقها يمكنه تهذيبها، و تعديلها، أو مراقبتها. ندرك بسهولة نجاح هذه الصيغة وشهية أولئك الذين يرغبون في استخدامها. مع ذلك لا تلبث ملحوظتان واضحتان كل الوضوح أن تتسببا في حَبْك العُقدة: لم يكن مبدأ السيادة كائنًا على الدوام، فقد عرفوا كيف يحكمون بخلاف ذلك، ومن غير استخدام لمبدأ لا ينتمي بالتأكيد إلى التاريخ بل إلى **أحد التواريخ**: فيما يتعلق بفكرة سلطة نهائية لا يسبقها شيء، لا يسعها إلا إزعاج منهجنا الديكارتي [منهج الفيلسوف ديكارت المتسم بالعقلانية]: ما من سلطة واحدة تسبح في فراغ متحررة من قوى تستطيع التأثير عليها، وإكراهها وتعديلها. في الواقع أن فكرة السيادة تذكرنا عادة **بقانون إيمان المسيحيين** الذي يصف الذات الإلهية بـ. « العليُّ القَدير، الذي به كان كل شيء»: هذا التقديس ليس نتيجة للمصادفة ويكشف عن جزءَ من تاريخ الفكرة وعنصر لا يستهان به من خاصياتها. والسيادة هي تمثل مثالي للواقع، كما أن هذا الإنشاء الاجتماعي والإنساني هو الذي جعلها بحق مشتبهًا فيها لدى الثقافات التي لا تندمج مع المسيرة العَلمانية.

هكذا هي وهم اختلقته تواريخ معينة: مع ذلك فالعُقْدة ليست مكتملة تمامًا بعد. لقد اشترك الكثيرون في تمثيل المشهد: منذ نهاية القرون الوسطى وجب على النظام السياسي أن يتكون بالتزامن في مواجهة الخارج (أو الذي سيصبح كذلك) وفي مواجهة الداخل (أو الذي سيفرض نفسه بهذه الصفة). قام الملك، والبابا، والإمبراطور، ثم البورجوازيون، وأخيرًا الشعب بتحديد علاقاتهم انطلاقًا من توصيف لهذه السلطة ومن تشكيل لفكرة السيادة الغامضة هذه عبر القرون. كان

نصير الدولية يرصد الآثار الخارجية لهذا النظام؛ ونصير الدستورية يهتم بالعواقب الداخلية لهذا المسعى. مع ذلك عند المنشأ كان المبدأ واحداً: نلاحظ أنه قد تكوَّن تحديداً عند تحبيذه لهذا التمييز المطلق بين الداخلي والخارجي الذي نجد اليوم صعوبة كبيرة في جعله نسبيا، بناء عليه أصبح هذا الإبداع معقَّداً، ونتيجته مضطربة، وممارساته اللاحقة شديدة الالتباس. هكذا برز مسرح دولي مثلما برزت بمصاحبته المشكلات والتناقضات والتقلبات.

* * *